وكان أبسط وابلغ رد عليها ، نشر صورة لرسالة تحمل توقيع المعتقل ولقبه كمساعد للملحق العسكري الاردني ، وكسكرتير لرابطة الملحقين العسكريين ببيروت . وكذلك نشر صورة للمعتقل مع مجموعة من الملحقين العسكريين في احد لقاءاتهم ببيروت . وعلى ضوء ذلك صرح ابو يوسف اننا ننتظر نتائج التحقيق ... ليعرف الشعب اللبناني من هو المجرم الحقيقي الذي يقف وراء الكثير من العمليات التخريبية في بيروت » (٢٠ ت٢) . المفاجأة الكبرى كانت حين أعلن الرئيس سلام صباح ٢١ ت٢ ابعاد هشام يوسف الى الاردن ، وقال ان التسليم تم لان المتهم يحمل صفة ديبلوماسية . مع انه من المعروف ان الحصانة الديبلوماسية تسقط عن صاحبها عندما يلقى عليه القبض بالجرم المشهود . وقد كان هذا التسليم السريع ، وقبل ان يأخذ التحقيق مداه ، متعدد النتائج : فهو أولا خدمة بالغة للنظام الاردني تحفظ له ماء وجهه ، وهو ثانيا طعنة لحركة المقاومة التي وضعت ثقتها بأجهزة الامن اللبنانية ، ورفضت أن تتولى القضية بنفسها ، مع أنها هي التي كشفتها . وهو ثالثا تقصير في حق الشعب اللبناني وامنه ، لأن التسليم السريع قطع امكانية تقصي حوادث المتفجرات السابقة ومعرفة كافة تفاصيلها واسماء المشاركين بها .

وقد ردت عمان على هذه البادرة الايجابية من الرئيس سلام بأن قامت باستدعاء ملحقها العسكري الى عمان ، واستدعي مع الملحق جميع الموظفين التابعين لها (٢٣ ت٢) . وكان هذا الاستدعاء بحد ذاته اعترافا اردنيا بمسؤولية الملحق العسكري ودائرته في بيروت عن الحادث . وبالرغم من ذلك فان هذا الاعتراف لم يمنع حكومة الاردن من اعلان كذبة مضحكة حين قالت يوم ٢٧ ت ٢ ان التحقيق مع هشام يوسف اثبت انه كانت له علاقة بحركة فتح ، وانه كان يعمل لحسابها ، وان ابو يوسف قام بترتيب العملية معه . ورد ابو يوسف على هذا الادعاء ببيان جاء فيه ان التحقيق مع العميل الاردني اثبت انه تلقى اوامره من مدير الاستخبارات العسكرية الاردنية الزعيم عبود سالم ، وبموافقة شفيق جميعان . وطالب الامن العام اللبناني باصدار توضيح رسمي بناء على ما لديه من اعترافات . ولكن الامن العام اللبناني لم يتجاوب مع هذا الطلب ، ولم يقدم توضيحا لذلك . وكان من آخر ذيول هذه القضية ، المعلومات التي قالت بأن سفير الاردن في بيروت راغب في الاستقالة ، او ربما يطلب من حكومته منحه اجازة طويلة او نقله الى مكان اخر .

٢ — الانقلاب العسكري :

لم تعلن انباء الانقلاب العسكري في الاردن بشكل مباشر . بداية الانباء كانت تكهنات عن احداث غامضة تجري في عمان . ففي ١٨ ت ٢ اعلن أن الملك حسين قد ادخل الى المستشفى بحالة من التعب الشديد ، ثم اعلن ان صحته جيدة وسيغادر المستشفى خلال يومين ، ونشرت الصحف الاردنية صورا له وهو يتفقد القوات العسكرية . واوحت هذه الانباء بأن شيئا ما يحدث في الاردن . ولم تنشر معلومات مفصلة عن انقلاب عسكري كان يجري الاعداد له الا يوم ٢٥ ت ٢ ، وقالت هذه المعلومات الصحفية انه بعد اعلان الملك حسين عن مشروعه الداعي لانشاء المملكة العربيةالمتحدة، بدأ تكوين تنظيم سري هدفه الاطاحة بالنظام الملكي واعلان الجمهورية وتكوين حكومة وحدة وطنية . وأن هذا التنظيم كان على صلة بجهتين عربيتين تقدميتين أبدتا استعدادا للدعم حين يتحرك للتنفيذ في نهاية شهر ت ٢ . وقد كشف امر الانقلاب في بيروت من خلال اتصال الدكتور سعيد الدجاني، وهو مدير البنك الاردني ووزير سابق مع جهات عربية في بيروت ، وجرت على أثر ذلك اعتقالات واسعة شملت ٣٠٠ عسكري ومدني ، معظمهم من اللواء ٤٠ التابع للفرقة المدرعة ، وعلى رأسهم الرائد رافع الهنداوي . كما جرى وضع بعض السياسيين في الاقامة الجبرية .

وقالت المعلومات أيضا أن هذا التنظيم قام بسلسلة من عمليات التفجير داخل الاردن . وبالفعل فان السلطات الاردنية كانت قد اعلنت يوم ٢٠ ت١ أن انفجارا وقع في مكتب الجوازات بالزرقاء ، أدى الى مقتل احد رجال الشرطة واصابة المبنى بأضرار . وفي ٢٦ ت ٢ اعلن أن عبوة ناسفة انفجرت في منطقة الرصيفة ، بين عمان والزرقاء أدت الى مقتل ثلاثة اشخاص . ولكن السلطات الاردنية لم تعلن ، حتى بعد انكشاف التنظيم انه كان وراء عمليات التفجير .

أما المعلومات الرسمية عن الانقلاب فقد وردت في حديث صحفي للملك حسين (٢٦ ت ٢) هون فيه من شأن التنظيم السري قائلا انه كان مقتصرا